الاقتصادي المشترك.

فالمطلوب، اذاً، هو بناء مفهوم جديد لامن البحر الاحمر، حيث يحتوي على أسس ايجابيات المفهوم الجيوبوليتيكي والجيواستراتيجي لامن البحر الاحمر؛ وذلك بالاضافة على قدرة مفهومية لتجنب السلبيات التي تثيرها الرؤية التحليلية في الكتابات العربية. والمقترح هو اعتبار امن البحر الاحمر كنظام للترتيبات الامنية (Security Regime) [٧]، وذلك ليعني تلك المبادئ والقيم والقواعد والاجراءات التي توفر امن البحر الاحمر كنظام بيئي، وتؤمن البناء السياسي للاهداف الاستراتيجية والتطورات الوظيفية للدول المطلة على البحر الاحمر.

ومن المصادر المعرفية لهذا المقترح، تلك الجهود العربية المشتركة في المجال غير الجيوبوليتيكي، او غير الجيواستراتيجي، لامن البحر الاحمر. ففي مجال البحث العلمي، غير المرتبط بالصناعات الاستراتيجية، نجد مجهودات متعددة للمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم (اليكسو)[٨]، فهناك برنامج للتعاون الاقليمي للدراسات البيئية في البحر الاحمر؛ هذا البرنامج الذي يتم في اطار المشورة العلمية مع قسم الدراسات البحرية في اليونسكو ـ الامم المتحدة، وكان من أحدى نتائج هذا التعاون العلمي، ان نظمت حلقة دراسية في العام ١٩٧٤، في بريمرهافن (Bremerhaven) ، في المانيا الاتحادية، تحت عنوان «برنامج العلم البحري للبحر الاحمر». واتساقاً مع ذلك، عقد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤، في جدة، مؤتمر يضم خبراء علم البحار وممثلي الدول المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن، وذلك تحت اشراف المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم وبرنامج البيئة في الامم المتحدة؛ وأيضاً، عقد المؤتمر الثاني في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، في جدة، حيث دعيت كل الدول المطلة على البحر، ما عدا اسرائيل، وجيبوتي التي كانت، آنذاك، تحت الحكم الفرنسي. وكان من قرارات هذا المؤتمر، انشاء برنامج لدراسات البيئة بالبحر الاحمر وخليج عدن للدراسات الطبيعية والكيميائية والجغرافيا المحيطية والجيولوجية والكائنات البحرية وصيد السمك، وذلك على ان تساهم مراكز البحوث في الدول المطلة على البحر الاحمر (كالغردقة في مصر، وبور سودان وسواكن في السودان، وجدة في السعودية، وعمان في الاردن)، وهذا بالتنسيق مع المعهد الاقليمي لدراسات البيئة البحرية، في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، لخبراء البيئة والقانون، وذلك لصياغة خطة عمل من أجل الحفاظ على البيئة البحرية والمناطق الشاطئية للبحر الاحمر وخليج عدن؛ وكان ذلك، ايضاً، اتساقاً مع مقررات مؤتمر لندن سنة ١٩٧٣، والخاص بمنع التلوث من السفن، الامر الذي أدى الى اعلان منطقة البحر الاحمر كمنطقة خاصة (Special Area) .

ومما سبق، يتضح، جلياً، ان ادخال البعد البيئي في تعريف امن البحر الاحمر، ليس فقط ضرورة نظرية من حيث الرغبة في التماشي مع احدث ما وصلت اليه نظريات البيئة ونظريات العلاقة الدولية[٩]، بل هي، أيضاً، ضرورة عملية للربط بين مختلف اوجه نشاط العمل العربي المشترك تجاه البحر الاحمر. ومن هذا، يمكن القول ان مفهوم الخطر في اطار البعد البيئي لامن البحر الاحمر يتمثل في تلك النشاطات التي تؤثر سلبياً في الانسجام الطبيعي لبيئة البحر، بحيث تؤدي، من الناحية الوظيفية، الى خفض مستوى المجال المعيشي للمخلوقات البحرية او الى تغير ضار النتائج للوظائف الاساسية للبحر[١٠].

وهذا الخطر يمكن ملاحظته في استخدام بعض دول البحر الاحمر المتفجرات، وما